

## ( كلمة السيد اللواء المدير العام )

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد/ أنطونيو ماريا كوستا

المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة

السادة الوزراء ونواب الوزراء

السيدات والسادة الأفاضل رؤساء وأعضاء الوفود

السادة الحضور

### السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

\*\* يشرفني غاية الشرف أن نلتقي اليوم في الجزء الوزاري للدورة الثانية والخمسين للجنة المخدرات، ويسعدني أن أتوجه لسيادتكم ببالغ التقدير لحضوركم هذا المحفل العالمي الذي يعبر بصدق عن حقيقة مفهوم التعاون الدولي في مواجهة مشكلة المخدرات التي فرضت نفسها على هذا العالم باعتبارها أحد أهم التحديات التي تواجه شعوبه وحكوماته، وأود أن أقدم شكر خاص للجنة المخدرات وأمانتها على كل ما بذلوه من جهود موفقة لدعم التعاون والإعداد الرائع لهذا الاجتماع الهام.

\*\* لقد أشارت التغيرات التي لحقت بمشكلة المخدرات والتطورات في مناهج مكافحتها عالمياً خلال العقدين الأخيرين إلى تزايد قلق المجتمعات إزاء تعاضم المخاطر والانعكاسات السلبية للمشكلة، كما أفصحت عن تحول منهجي يتجه نحو المزيد من العمل الإستراتيجي الجماعي الرامي للتغلب على المشكلة بتقليل عرض المخدرات والطلب غير المشروع عليها إلى أقصى درجة ممكنة.

\*\* وقد تجلى هذا التوجه حينما عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة دورتها الاستثنائية العشرين في نيويورك خلال الفترة من ٨-١٠ يونيو ١٩٩٨م بمناسبة الذكرى العاشرة لاتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٨٨م مستهدفة وضع استراتيجية مستقبلية للقرن الحادي والعشرين.

\*\* وقد انتهت هذه الدورة إلى إصدار وثيقتين هامتين هما المبادئ التوجيهية لخفض الطلب والإعلان السياسي الذي بدأ بالتأكيد على أن المخدرات تَهلك الأرواح والمجتمعات وتقوض التنمية البشرية المستدامة وتولد الإجرام وتؤثر على حرية ونمو الشباب اللذين يمتلكون أعلى ثروة يملكها العالم.

\*\* وقد استهدف هذا الإعلان السياسي السنوات العشر التالية لصدوره والتي انتهت في عام ٢٠٠٨م، وأكد عزم المجتمع الدولي والتزامه الصارم بالتغلب على مشكلة المخدرات العالمية من خلال استراتيجيات محلية ودولية لتقليل العرض والطلب غير المشروعين، كما دعي إلى إنشاء آليات إقليمية وشبه إقليمية لتقاسم الخبرات المكتسبة والنتائج الوطنية.

\*\* وإذا ما كان هذا الإعلان قد حدد أجلين لتحقيق عدد من الغايات التي تسعى إلى تحقيق هدف إخلاء المجتمعات من هذه الأزمة اللعينة وذلك عندما حدد عام ٢٠٠٣م لإرساء تشريعات وبرامج وطنية لتنفيذ خطة العمل الخاصة لمنع صنع المنشطات الأمفيتامينية وسلانفها وكذلك جهود مكافحة غسل الأموال المتحصلة من الاتجار بالمخدرات باعتماد تشريعات وبرامج وطنية لمكافحتها وكذا العمل على تعزيز التعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة لإنجاز استراتيجيات وبرامج حديثة لخفض الطلب.

\*\* وأيضاً عندما حدد عام ٢٠٠٨م كموعِد يستهدف القضاء على أنشطة صنع المؤثرات العقلية والاتجار بها وأنشطة تسريب السلانف وكذا القضاء على الزراعات غير المشروعة لشجيرة الكوكا ونبتة القنب وخشخاش الأفيون أو تقليص كافة هذه الأنشطة والزراعات تقليصاً ملحوظاً.

\*\* ومن ثم فإننا يمكننا التأكيد على أن الواقع الراهن يطل علينا ليعلم عن استمرار الجهود الوطنية المصرية مع هذا النهج والتوجه العالمي ومواكبتها له، بل واستشعاره بحس مرفه تجلى في اتخاذ إجراءات سابقة لهذه الإعلانات العالمية عندما أنشأت مصر مجلسها القومي لمكافحة وعلاج الإدمان منذ عام ١٩٨٦م، والذي يضم في عضويته كافة الوزارات والجهات المعنية بمشكلة المخدرات ويرأسه رئيس مجلس الوزراء وهو هيئة قومية عليا تتولى وضع السياسات واقتراح التشريعات ونظم مكافحة والعلاج. وإيماناً من الإدارة بأهمية جهود خفض الطلب باعتبارها ركناً أساسياً من أركان الإستراتيجيات القومية المتكاملة لمكافحة المخدرات قامت بإنشاء قسم للاتصال بأجهزة خفض الطلب مهمته تعزيز التعاون مع الجمعيات الحكومية والأهلية المعنية بخفض الطلب على المخدرات.

\*\* وعلى الرغم من ضعف سيطرة الحكومات في بعض الدول أو الاختلالات الأمنية نتيجة الحروب والصراعات وما يسببه ذلك من تعاظم مشكلة أنشطة المخدرات غير المشروعة مع تزايد قدرات عصابات الإنتاج والجلب والتهرب عالمياً واستعانة هذه العصابات بكافة التقنيات الأكثر تطوراً فضلاً عن ظهور بعض الآثار السلبية لإستخدام شبكة الإنترنت كان جهود التطوير والتحديث لأجهزة مكافحة لن تتوقف، بل أن هذه المستجدات تدعونا إلى بذل المزيد من الجهد لتحقيق السبق والتفوق على كافة القائمين على الأنشطة غير المشروعة للمخدرات. وفي إطار تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات صادفتنا بعض التحديات والمشكلات نوجزها على النحو التالي:

- ١- استمرار انتشار الزراعات المخدرة غير المشروعة لنبات القنب والخشخاش متخذة أبعاداً أكثر خطورة وتعقيداً بالزراعة في أماكن صعبة التضاريس مع تصاعد احتمالات المقاومة ضد قوات مكافحة.
- ٢- تتعرض المنطقة بحكم موقعها الجغرافي لمحاولات جلب المواد المخدرة وعلى الأخص مخدر الحشيش وعبورها من خلال المنافذ الشرعية والحدود البرية والسواحل.
- ٣- تزايد الوفرة العالمية من أنواع الكيماويات والمواد المراقبة دولياً بسوق الاتجار غير المشروع مما عزز احتمالات مضاعفة الكميات المصنعة من العقاقير المخلقة في الوقت الذي يواصل فيه جالبو المخدرات والمتجرين فيها وناقلوها ومروجوها سعيهم إلي ابتكار طرق جديدة أكثر تطوراً لعبور تلك المواد وتسريبها إلي المناطق المستهدفة معتمدين علي إمكانياتهم المادية المتعاظمة ومستغلين كافة معطيات العلم والتكنولوجيا وتنامي الاعتماد علي وسائل المواصلات والتواصل الدولي واستخدام الإنترنت والخدمات البريدية الدولية والمراسلات في أنشطتهم الأثمة .. مما يدعونا إلي المطالبة من الهيئة الدولية للرقابة علي المخدرات بإتخاذ التدابير اللازمة نحو تشديد الرقابة الدولية علي عقار الترامادول للحد من استخدامه علي المستوي الدولي، حيث أنه لا يخضع حالياً للرقابة الدولية، وبناءً علي جهود رجال مكافحة في مصر فقد صدر قرار السيد وزير الصحة بإدراجه علي الجدول الثالث الملحق بقانون المخدرات بعد أن ثبت إساءة استخدامه.
- ٤- تزايد الإنتاج العالمي من الأفيونيات، لاسيما بعد تزايد زراعة الخشخاش بأفغانستان مما ينذر باحتمال تعرض المنطقة لمحاولات تهريبه إليها.

- ٥- عدم توجيه العناية الكافية لدعم الأجهزة القومية المعنية بجهود خفض الطلب على المخدرات لبذل جهود متوازنة مع جهود مكافحة العرض بإيجاد الآليات المناسبة لمواجهة مشكلة الإدمان والتعاطي من خلال مؤسسات العلاج والتوعية.
- ٦- التراجع الكبير في الدعم الدولي الذي كانت توجهه المنظمات الدولية والدول المانحة لتعزيز جهود مكافحة بالدول التي تعاني من مشكلة المخدرات.

### **الأخوات والإخوة الأعزاء**

الحديث طويل والمهام كثيرة وجدول الأعمال لهذا الاجتماع عامر بالعديد من الموضوعات الهامة التي بذل المتخصصين الكثير من الجهد للإعداد لها.

\*\* أمل أن تتاح لحضراتكم أطيب الفرص للمناقشات العامة وأنا على يقين من توصلنا خلال جلسات العمل إلى عدد من النتائج الهامة القابلة للتقنية والمحقة لصالح بلداننا ولرفاهية البشرية جمعاء.